مجلة إكليل للدراسات الانسانية
التصنيف الورقي: العدد 25 /آذار/2026
المجلد(7)- العدد(1)-الجزء(2) IASJ–Iraqi Academic Scientific Journals

الهندسة الوظيفية في النظم السياسية دراسة مقارنة بين النظامين السياسيين الامريكي والفرنسي

م.م. وهاد علي محمد
كلية العلوم–جامعة القاسم الخضراء

الكلمات المفتاحية: الهندسة الوظيفية. النظام السياسي. التعايش السياسي. العقلانية البرلمانية

الملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى تأصيل مفهوم 'الهندسة الوظيفية' كأداة تحليلية وإجرائية لتحقيق التوازن السياسي واستمرارية الدولة، متجاوزةً المفهوم التقليدي الساكن لمبدأ الفصل بين السلطات. ومن خلال اعتماد المنهج الوظيفي المقارن بين النظامين الأمريكي والفرنسي، يحلل البحث آليات 'التكامل الاضطراري' في النموذج الرئاسي، وتقنيات 'العقلانية البرلمانية' في النموذج شبه الرئاسي. وتخلص الدراسة إلى أن كفاءة النظم السياسية لا ترتهن بجمود النصوص، بل بمرونة هياكل الحوافز الدستورية وقدرتها على منع الانسداد الوظيفي، خاصة في حالات الحكومات المنقسمة أو التعايش السياسي، مؤكدةً على دور رئيس الدولة كصمام أمان ومنظم للإيقاع المؤسسي بما يضمن انسيابية الأداء العام

المقدمة:

تعد إشكالية العلاقة بين السلطات العامة في النظم السياسية المعاصرة مدخلاً جوهرياً لفهم كيفية إدارة الدولة وتوجيه سياساتها العامة؛ إذ لم يعد مبدأ الفصل بين السلطات مجرد إجراء تنظيمي لتوزيع الاختصاصات، بل تحول إلى "هندسة وظيفية" تهدف إلى خلق حالة من التكامل والرقابة المتبادلة ، وتبرز أهمية هذا البحث في محاولة تسليط الضوء على الآليات التي تضمن "حركية النظام" وقدرته على الاستمرار في أداء وظائفه الحيوية عند حدوث تقاطعات أو أزمات مؤسسية.

وتبدو إشكالية الدراسة في التساؤل عن مدى قدرة التصميم الدستوري (الهندسة) على التحول من "نصوص صماء" إلى "أدوات فاعلة" تضمن كفاءة الأداء السياسي؛ إذ يواجه النظام الرئاسي الأمريكي تحدي "الحكومة المنقسمة"، بينما يواجه النظام شبه الرئاسي الفرنسي تحدي

"التعايش السياسي". ومن هنا، يسعى البحث للإجابة على تساؤل محوري: كيف تتدخل الهندسة الوظيفية لإعادة الضبط الهيكلي ومنع الانسداد السياسي في هذين النموذجين؟

ولمعالجة هذه الإشكالية، اعتمدت الدراسة على "المنهج الوظيفي" وهو المنهج الذي لا يكتفي بالتحليل العضوي للنصوص، بل يركز على "النواتج" ومدى فعالية المؤسسات في ممارسة مهامها. كما تم استخدام المنهج المقارن للوقوف على أوجه التشابه والاختلاف بين أدوات "الحصانة المتبادلة" في التجربة الأمريكية، وآليات "العقلانية والضبط" في التجربة الفرنسية، وذلك لبيان أثر كل منهما على استقرار واستمرارية المرفق السياسي.

وقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى مباحث متكاملة؛ يبدأ الأول بتأصيل مفاهيم الهندسة الوظيفية ومرتكزات الفعالية، بينما يخصص المبحث الثاني لتحليل تطبيقات هذه الهندسة في النظام الفرنسي، وصلاً للمبحث الثالث الذي يستعرض خصوصية الأداء الوظيفي في النظام الأمريكي، لينتهي البحث بخاتمة تلخص أهم النتائج والتوصيات.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في

1- بيان مفهوم الهندسة الوظيفية كأداة لتحديد كفاءة الأنظمة السياسية
2- بيان طبيعة الحوافز الدستورية التي تؤدي الى التعاون بين السلطات
3- تقديم قراءة نقدية مقارنة للضمانات الإجرائية التي تهدف الى منع الانسداد السياسي

إشكالية البحث

تكمن إشكالية البحث في التساؤل الآتي: الى أي مدى نجحت الهندسة الدستورية في تحويل قواعد الفصل بين السلطات من عوائق قانونية الى أدوات وظيفية تضمن انسيابية القرار السياسي؟ ومنه يتفرع تساؤل :

1- كيف وازنت العقلانية البرلمانية في فرنسا بين استقرار الحكومة ورقابة البرلمان ؟
2- ماهي الوسائل التي حقق بها النظام الأمريكي التكامل الوظيفي رغم شدة الفصل بين السلطات؟

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن كفاءة النظام السياسي لا ترتبط بجمود النصوص بقدر ارتباطها بمرونة الأدوات الإجرائية؛ إذ تفترض الدراسة أن 'هياكل الحوافز' في النظامين محل الدراسة هي الضامن الفعلي لمنع شلل الدولة وحسم التنازع الوظيفي.

منهجية البحث

اعتمدت الدراسة المنهج الوظيفي لتجاوز القراءة السكونية للنصوص الدستورية نحو فهم ديناميكية الأداء المؤسسي، مع الاستعانة بالمنهج المقارن لبيان تمايز الأدوات الهندسية بين النموذج الفرنسي والأمريكي.

هيكلية البحث

المبحث الأول ماهية الهندسة الوظيفية في النظم السياسية

المطلب الأول :الاطار المفاهيمي والتحليلي للهندسة الوظيفية

المطلب الثاني : مرتكزات الفعالية والأدوات الإجرائية للهندسة الوظيفية

المبحث الثاني : التوازن الوظيفي في النظام السياسي الأمريكي

المطلب الأول : الخصائص البنيوية للتوازن في النظام الرئاسي

المطلب الثاني: آليات الضبط والتوازن (Checks and Balances) وأثرها في الفاعلية الوظيفية

المطلب الثالث : ديناميكية التوازن الوظيفي في إدارة الأزمات و الحكومة المنقسمة

المبحث الثالث: التوازن الوظيفي في النظام السياسي الفرنسي

المطلب الأول: مرتكزات الفصل المرن وثنائية السلطة التنفيذية

المطلب الثاني: التوازن الاضطراري ومرونة النظام في حالة "التعايش السياسي"

المطلب الثالث : ديناميكية التوازن بين العقلانية البرلمانية والدور التنظيمي للرئيس

المبحث الأول : ماهية الهندسة الوظيفية في النظم السياسية

يناقش هذا المبحث تأصيل مفهوم الهندسة الوظيفية كمدخل حديث لتحليل كفاءة النظم السياسية؛ إذ يسعى لتوضيح كيف تتحول القواعد الدستورية من نصوص جامدة إلى أدوات تقنية تضمن استمرارية الدولة. ومن خلال استعراض المرتكزات النظرية والأدوات الإجرائية، سيتم تبيان أثر التصميم الهندسي في خلق حوافز للتعاون ومنع الانسداد المؤسسي. ويشكل هذا التأصيل المرجعية الأساسية للمقارنة اللاحقة بين النموذجين الأمريكي والفرنسي من منظور القدرة على تحقيق الفعالية السياسية.

المطلب الأول :الاطار المفاهيمي والتحليلي للهندسة الوظيفية

تعد الهندسة الوظيفية (Functional Engineering) في الفكر الدستوري المعاصر مقاربة تقنية تهدف إلى تصميم القواعد المؤسسية بما يضمن فاعلية الأداء وسلاسة التفاعل بين

السلطات؛ إذ لم يعد الفصل بين السلطات مجرد تقسيم عضوي للاختصاصات، بل أضحى عملية هندسية تتوخى تحقيق أقصى درجات الكفاءة السياسية. ان هذه الرؤية تستند إلى أن الدستور ليس مجرد وثيقة قانونية جامدة، بل هو إطار حركي يُصمم لإدارة التوازنات الوطنية ومنع حالات الشلل المؤسسي، وهو ما يفرض الانتقال من 'الفصل الساكن' إلى 'التوازن الوظيفي' الذي يجعل من التعاون والرقابة أدوات للتشغيل لا للتعطيل.

يذهب الفقيه (Giovanni Sartori) إلى أن جوهر الهندسة الدستورية يكمن في بناء 'هياكل الحوافز ، إذ أن القواعد الدستورية الناجحة هي التي تضع حوافز تدفع الفاعلين السياسيين نحو التعاون الاضطراري بدلاً من الصراع الصدامي، فالهندسة الوظيفية -وفقاً لهذا المنظور- تقتضي صياغة ميكانيكا الحكم بطريقة تجعل من ممارسة السلطة عملية مرتبطة بالنتائج والكفاءة، وبما يضمن وجود مخارج دستورية جاهزة لكل انسداد محتمل، وهو ما يمنح النظام السياسي قدرة عالية على التكيف مع المتغيرات السياسية والاجتماعية.[1]

وتشكل النظم الانتخابية حجر الزاوية في هذه الهندسة الوظيفية؛ إذ لا ينظر إليها بوصفها إجراءات تقنية فحسب، بل هي أدوات هندسية تحدد مسبقاً شكل الأوزان السياسية داخل الدولة. وكما أشار الفقه الدستوري الرصين ،فإن اختيار نمط انتخابي معين (كالاقتراع الأغلبي أو النسبي) يؤثر مباشرة على توازن المشروعية بين السلطتين التنفيذية والتشريعية. فبينما تُهندس الانتخابات في بعض النظم لإنتاج أغلبيات منسجمة تدعم استقرار الحكومة، تُهندس في نظم أخرى لضمان تعددية تمثيلية، مما يجعل من العملية الانتخابية أداة ضبط وظيفي تسبق عملية ممارسة السلطة وتحدد مسارات التفاعل بين الرئيس والبرلمان.

المطلب الثاني: مرتكزات الفعالية والأدوات الإجرائية للهندسة الوظيفية

ان الهندسة الوظيفية تقوم على مرتكز أساسي مفاده أن القواعد الدستورية ليست غاية في ذاتها، بل هي وسيلة لتحقيق الغاية وهي كفاءة الأداء السياسي؛ إذ يقاس نجاح التصميم الهندسي للمؤسسات بمدى قدرته على ضمان 'الاستقرار الوظيفي' ومنع تعطيل مرافق الدولة، من هنا وتأكيدى على ماذهبت اليه الدكتورة سعاد الشرقاوي، فإن وحدة السلطة تقتضي توزيعاً للاختصاصات يضمن سلاسة التفاعل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية؛ إذ أن الغاية هي إيجاد نظام قادر على حسم الخلافات وتجنب حالات الانسداد السياسي التي قد تؤدي بطبيعة الحال إلى شلل العمل الحكومي، وهو ما يفرض وجود ميكانزمات دستورية مرنة تعمل كصمامات أمان عند الأزمات.[2]

والجدير بالذكر ان تحقيق هذه الفعالية، تستخدم الهندسة الوظيفية أدوات إجرائية دقيقة، يأتي في مقدمتها 'النظام الانتخابي'؛ إذ لا ينظر إليه كمجرد وسيلة تقنية للاقتراع، بل هو أداة هندسية تتحكم في طبيعة الأغلبية البرلمانية وشكل العلاقة مع السلطة التنفيذية ، فإن اختيار نمط انتخابي معين يهدف إلى خلق 'توازن وظيفي' يمنع تشتت مراكز القرار ويحفز القوى السياسية على التعاون؛ إذ يرى (Sartori)أن التصميم الهندسي الذكي للأنظمة السياسية هو الذي يضع حوافز تدفع الأطراف السياسية نحو التوافق او التعاون الاضطراري لضمان ديمومة النظام وتحقيق منجزات ملموسة.[3]

وبناءً على ما تقدم، فإن الهندسة الوظيفية لا تكتفي بوضع النصوص، بل تتابع 'نواتج' النظام ومدى قدرته على التكيف مع المتغيرات السياسية ، وهذا التصور النظري هو الذي سيشكل الإطار المرجعي لدراستنا المقارنة في المبحثين الثاني والثالث ؛ إذ سنقوم باختبار مدى نجاح 'الهندسة الدستورية والانتخابية' في كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، والوقوف على مدى قدرة كل نموذج منهما على تحقيق الكفاءة الوظيفية في مواجهة الأزمات الدستورية.

المبحث الثاني : التوازن الوظيفي في النظام السياسي الامريكي

ان مبدأ الفصل بين السلطات في النظام الرئاسي الأمريكي لا يُنظر إليه بوصفه توزيع تقني للوظائف، بقدر ما هو "هندسة دستورية" صُممت خصيصاً لتوزيع السلطة ومنع تركزها في يد جهة واحدة، إن جوهر هذه الهندسة قائم على الاستقلال الوظيفي و العضوي ، إذ تستمر الدولة في أداء وظائفها بعيداً عن التقلبات السياسية التي قد تنتج عن الصراع بين السلطتين .

المطلب الأول : الخصائص البنيوية للتوازن في النظام الرئاسي

اولاً: فردية السلطة التنفيذية ووحدة الأداء الوظيفي

يتبنى النظام الرئاسي الأمريكي مفهوم "الفردية" في إدارة السلطة التنفيذية، وهو ما يمثل فاعلية الأداء الوظيفي فيه؛ إذ تتركز كافة الصلاحيات والمسؤوليات القانونية في شخص رئيس الدولة وبموجب هذا التفرد، يجمع الرئيس بين صفتين دستوريتين في آن واحد: فهو رئيس الدولة كرمز للسيادة، وهو رئيس الحكومة بصفته المحرك الفعلي للجهاز التنفيذي والمسؤول الأول عن رسم السياسات العامة للدولة والإشراف المباشر على مفاصلها التنفيذية.

إن هذا الاندماج الوظيفي ليس مجرد ممارسة سياسية، بل هو استحقاق دستوري نصت عليه الفقرة الأولى من المادة الثانية في دستور الولايات المتحدة الأمريكية، والتي قررت صراحةً أن "تناط السلطة التنفيذية برئيس للولايات المتحدة الأمريكية" ، ولتعزيز الاستقرار الزمني

والموضوعي لهذه السلطة، حدد الدستور مدة ولاية الرئيس بـ أربع سنوات، يتم اختياره خلالها عبر آلية انتخابية تشمل انتخاب نائب الرئيس معه لضمان استمرارية المؤسسة التنفيذية لنفس الفترة الزمنية.[4]

ثانيا: الحصانة المتبادلة كضمانة للتوازن والاستقرار المؤسسي

تتجلى هندسة الاستقرار في النظام الرئاسي الأمريكي من خلال مجموعة من المظاهر القانونية التي تكرس استقلال السلطة التنفيذية وتحصنها ضد أي اهتزاز سياسي قد يطرأ من جانب السلطة التشريعية. ويظهر هذا التحصين بوضوح في عدم امتلاك رئيس الجمهورية حق دعوة البرلمان للانعقاد إلا في حالات الضرورة القصوى، كما لا يملك حق حله.

وفي المقابل، تتمتع السلطة التشريعية بذات الاستقلال، إذ تمارس وظائفها دون تدخل من السلطة التنفيذية، سواء في اقتراح القوانين أو التدخل في إعداد الميزانية العامة للدولة ، ومن الناحية العضوية، يُحظر الجمع بين عضوية البرلمان والمنصب الوزاري، مما يضمن استقلال الإدارة وتفرغها للعمل التنفيذي بعيداً عن الاستقطابات البرلمانية.[5]

إن جوهر الاستقرار السياسي في هذا النموذج يكمن في (عدم المسؤولية السياسية)؛ فرئيس الجمهورية لا يسأل سياسياً أمام البرلمان، بل تنحصر مسؤوليته في الجوانب الجنائية فقط ، أما الوزراء، فهم مسؤولون حصراً أمام الرئيس الذي يملك وحده سلطة تعيينهم وإعفائهم، وليس أمام البرلمان حق استجوابهم أو محاسبتهم سياسياً. هذا الانفصال في المسؤولية هو ما يمنع سقوط الحكومات وتذبذب السياسات، ويمنح النظام الأمريكي ديمومة وثباتاً موضوعياً."[6]

ثالثا: الشرعية الانتخابية و اثرها في توازن المشروعية الوطنية

تكتمل أركان الاستقرار في النظام الرئاسي الأمريكي من خلال الطابع النيابي الذي يغلف السلطتين التنفيذية والتشريعية على حد سواء؛ إذ يمثل "الشعب" المصدر الأساسي والوحيد لجميع السلطات في الدولة إن النظام الرئاسي يتصف بطابع نيابي أصيل، إذ تُسند الوظيفة التشريعية لهيئات منتخبة من الشعب (الكونغرس بمجلسيه: النواب والشيوخ)، وفي المقابل تُسند الوظيفة التنفيذية لرئيس منتخب يمثل الشعب الأمريكي بأكمله.

إن استمداد الرئيس سلطته من الشعب مباشرة بعد قيام الأخير بانتخابه، يجعله يتمتع بشرعية توازي شرعية المجلس النيابي. هذا التوازي يمنع أي سلطة من ادعاء التفوق على الأخرى، مما يخلق توازناً مؤسسياً يقوم على الاحترام المتبادل بين المؤسستين.[7]

يمكن القول إن صياغة العلاقة على أساس "الصفة النيابية المزدوجة" تهدف في جوهرها إلى وضع حدود واضحة لاختصاصات كل سلطة، إذ تظل تصرفاتها محكومة برغبات الشعب وطموحاته.

المطلب الثاني: آليات الضبط والتوازن و أثرها في الفاعلية الوظيفية

لم يقف الدستور الأمريكي عند الفصل بين السلطات بصورة مطلقة بل أوجد لها مجموعة من التداخلات الوظيفية بين السلطات بهدف خلق نوع من التوازن بينهما ومنع انفراد أو استبداد أي سلطة في القرار ،الأمر الذي يؤدي التي تحويل الصراع الى شراكة تساهم في استقرار النظام وديمومته ، من خلال مجموعة من الآليات التي تضمن التعايش الدستوري كما يلي :-

أولاً:- حق النقض الرئاسي (veto) كأداة لضبط التوازن التشريعي

يمثل حق الاعتراض الرئاسي الأداة الأكثر تأثيراً في يد السلطة التنفيذية لمواجهة التوجهات التشريعية للكونغرس. ووفقاً للدستور الأمريكي، يمتلك الرئيس حق الامتناع عن التوقيع على القوانين التي يقرها المجلسان، ولا يمكن للكونغرس تجاوز هذا الاعتراض إلا بإعادة التصويت على المشروع بأغلبية الثلثين في كل من مجلس النواب والشيوخ.

من الناحية العملية، يندر جداً أن ينجح الكونغرس في حشد أغلبية الثلثين اللازمة لكسر الفيتو؛ فعلى سبيل المثال، استخدم الرئيس "فرانكلين روزفلت" حق الاعتراض (أكثر من 630 مرة)، ولم يستطع الكونغرس تخطي قراره إلا في حالات نادرة جداً لم تتجاوز عشر مرات.

والجدير بالذكر ان الكونغرس يواجه صعوبة في تجاوز الفيتو الأمر الذي يتطلب من الكونغرس تنسيق مسبق مع البيت الأبيض قبل إقرار القوانين، مما يخلق حالة من "التوازن الردعي" تمنع صدور تشريعات قد تؤدي إلى صدام حاد بين السلطات.[8]

ثانياً: سلطة الاعتماد المالي كأداة للرقابة والتوازن

تمثل السلطة المالية (المحفظة) للكونغرس الأداة الأكثر فاعلية لمواجهة توجهات السلطة التنفيذية وإقرار توازنات القوى؛ اذا ليس بمقدور الرئيس تنفيذ قراراته أو تمويل برامجه دون الحصول على موافقة الكونغرس بالتمويل او منح المساعدات والقروض دون الحصول ، وتتجلى هذه الأداة الرقابية في صور متعددة:

- الضغط عبر الموازنة العامة: يملك الكونغرس القدرة على إعاقة أو تأخير مشروعات الرئيس المالية لإجباره على تقديم تنازلات سياسية؛ كما حدث تاريخياً مع الرئيس "ليندون جونسون"

في آب 1967، إذ لم تأتي موافقة الكونغرس حتى حزيران 1968 على طلب زيادة الضرائب بنسبة 10% لسد عجز الموازنة لمدة عام كامل.

- كبح العمليات العسكرية عَبْر التمويل: في عام 1973، اضطرت الإدارة الأمريكية لوقف القصف الجوي في كمبوديا نتيجة رفض الكونغرس الموافقة على الاعتمادات المالية المخصصة لتلك العمليات التي طلبها الرئيس "نيكسون"، وبذلك تبرز قوة المحفظة كأداة للرقابة والتوازن في السياسة الخارجية والعسكرية.
- الأدوات الرقابية المتخصصة: يمتلك الكونغرس أجهزة فنية قوية لمراقبة الإنفاق الحكومي، وعلى رأسها "ديوان المحاسبة العام" برئاسة مراقب عام الحسابات، والذي يرفع تقاريره مباشرة إلى البرلمان، مما يضمن شفافية الأداء التنفيذي وخضوعه للرقابة المالية الدقيقة.[9]

ثالثاً: الشراكة المؤسسية في التعيينات والمعاهدات الدولية (أبعاد الاستقرار والشرعية)

لا تقتصر الرقابة المتبادلة على الجوانب التشريعية والمالية، بل تمتد لتشمل ممارسة الصلاحيات التنفيذية ذات الطابع السيادي، مما يرسخ مفهوم "الشراكة الوظيفية " لضمان استقرار هوية الدولة، إذ يشترط الدستور الأمريكي حصول الرئيس على "مشورة وموافقة" مجلس الشيوخ قبل تثبيت كبار موظفي الدولة والقضاة، مما يضمن أن قيادات الدولة تحظى بقبول مؤسسي عريض يعزز ثبات الأداء الإداري والقضائي.

اما فيما يخص المصادقة على الاتفاقيات يمارس الكونغرس (عبر مجلس الشيوخ) رقابة سابقة على نفاذ الاتفاقيات الدولية ، بمعنى المعاهدة لا تصبح قابلة للتنفيذ إلا بعد موافقة أغلبية الثلثين من أعضاء المجلس

يمكن القول ان هذه الشراكة تعزز من الاستقرار السياسي الخارجي لأن الرئيس الأمريكي يحتاج دوماً لدعم الكونغرس في سياسته الخارجية ليس فقط كقيد قانوني، بل كضمانة للشرعية السياسية، إذ لا يمكن للولايات المتحدة التحدث أو العمل بفعالية مع الدول الأخرى من دون الدعم التشريعي، إذ أن الانقسام الداخلي قد يُضعف من مصداقية قرارات الدولة.[10]

بذلك يكون الرئيس بحاجة دائمة لدعم الكونغرس في سياسته الخارجية لأنها الوسيلة الأهم للحصول على التأييد الشعبي.

المطلب الثالث : ديناميكية التوازن الوظيفي في إدارة الأزمات و الحكومة المنقسمة

تعد "الحكومة المنقسمة (Divided Government) وهي الحالة التي تسيطر فيها المعارضة على الكونغرس أو أحد مجلسيه بينما تنتمي الرئاسة للحزب الآخر، وهنا يتضح الاختبار الحقيقي

لمرونة واستقرار النظام الرئاسي الأمريكي؛ إذ تبرز قدرة المؤسسات على العمل رغم التباين الأيديولوجي الحاد.

أولاً: الحكومة المنقسمة ودورها في تحقيق التوازن بين السلطتين

تتجلى فاعلية النظام السياسي الأمريكي في قدرته على إدارة "الحكومة المنقسمة" وتحويلها من مأزق سياسي إلى أداة لترسيخ الاستقرار، إذ تفيد الدراسات الإحصائية التحليلية بأن انقسام السيطرة الحزبية بين الرئاسة والكونغرس لا يؤدي بالضرورة إلى شلل الدولة أو العجز التشريعي ، فبدلاً من "الجمود"، يفرض هذا الانقسام تفعيلاً دقيقاً لمبدأ "الإجماع القسري"، إذ يمارس الرئيس دوراً رقابياً أكبر عبر معارضة التشريعات المتطرفة التي لا تحظى بقبول مؤسسي عريض، مما يضمن أن القوانين التي تنجح في النفاذ هي فقط تلك التي تمثل الحد الأدنى من التوافق الوطني.

وعلى الرغم من الاعتقاد السائد بأن الانقسام الحزبي يعيق الإدارة، إلا أن الواقع العملي يثبت عدم وجود علاقة سلبية بين "الحكومة المنقسمة" وقدرة النظام على تمرير السياسات الجوهرية والاعتمادات الأساسية التي تدعمها الإدارة، وهو ما يعزز ثبات الدولة واستمراريتها في القضايا السيادية، إن هذا "التباطؤ التشريعي" المقصود في الفلسفة الدستورية (النموذج الماديسوني) يعمل كصمام أمان يمنع الانفراد بالسلطة، ويؤكد أن الاستقرار السياسي يتحقق من خلال اشتراط موافقة قادة ومجموعات متعددة قبل اتخاذ القرارات المصيرية، مما يحمي النظام من الهزات المفاجئة ويصون وحدته المؤسسية.[11]

ثانياً: مرونة التوازن الوظيفي في مواجهة الأزمات الوطنية الكبرى

يُظهر النظام السياسي الرئاسي قدرة استثنائية على التكيف مع الظروف الطارئة؛ إذ تذهب النظريات السياسية والدستورية إلى أن الأزمات الكبرى —سواء كانت حروباً، أو اضطرابات مدنية، أو أزمات اقتصادية، أو هجمات إرهابية— تفرض بالضرورة تحولاً مؤقتاً في موازين القوى لصالح السلطة التنفيذية ، إن هذا التحرك نحو "تركيز السلطة" في يد الرئيس خلال الأزمات ليس خروجاً عن الدستور، بل هو استجابة وظيفية تمليها ضرورة الحسم والسرعة التي تفتقر إليها الهيئات التشريعية الكبيرة بطبيعتها.

ان الأحداث التاريخية المعاصرة، لا سيما هجمات الحادي عشر من سبتمبر وما تلاها من "حرب على الإرهاب"، قد كشفت مرونة العلاقة بين السلطتين، إذ يميل البرلمان في أوقات الخطر الوجودي إلى منح الرئيس صلاحيات استثنائية لتمكينه من حماية السيادة الوطنية، وهو ما

يعزز استقرار الدولة في مواجهة الصدمات الخارجية ، ومع ذلك فإن هذا التوسع في السلطة التنفيذية يظل محكوماً برقابة تشريعية لاحقة، الأمر الذي يجعل العلاقة بين الرئيس والكونغرس في الأزمات علاقة "تكاملية" وليست "صفرية"؛ أي أن تعاظم دور أحدهما يهدف إلى حماية كيان الدولة الذي يستظلان به معاً، وضمان صمود المؤسسات الديمقراطية أمام التهديدات غير التقليدية.[12]

يتضح مما تقدم أن مبدأ الفصل بين السلطات لم يكن يوماً حاجزاً أمام فاعلية الدولة، بل كان الضمانة لتحقيق توازن وظيفي قائم على الرقابة المتبادلة أو ما يعرف بـ (الضوابط والتوازنات) فبالرغم من جمود الفصل العضوي، استطاع النظام أن يحافظ على توازنه واستقراره من خلال آليات النقض التداخل الوظيفي بين الرئيس والكونغرس، خاصة في مواجهة الأزمات كما اسلفنا في احداث الحادي عشر من سبتمبر.

ان النموذج الرئاسي قد حقق هذا التوازن من خلال الفصل الجامد واستقلال المشروعية، من هنا نطرح تساؤلاً جوهرياً حول امكانية تحقيق ذات التوازن في الأنظمة التي تبنت (الفصل المرن) أو النمط الهجين؛ كما في النموذج الرئاسي إذ تبرز التجربة الفرنسية كنموذج فريد حاول المزاوجة بين استقرار الرئاسة ومسؤولية الحكومة أمام البرلمان، وهو ما سنعمل على تحليله في المبحث الثالث."

المبحث الثالث: التوازن الوظيفي في النظام السياسي الفرنسي

المطلب الأول: مرتكزات الفصل المرن وثنائية السلطة التنفيذية

النظام الدستوري للجمهورية الخامسة الفرنسية يُصنف ضمن فئة النظم "شبه الرئاسية"، وهو نمط هجين يمزج بين خصائص النظامين الرئاسي والبرلماني لضمان فاعلية الأداء الوظيفي للدولة.

ويقوم هذا التوازن الوظيفي في المطلب الحالي على المرتكزات التالية:

أولاً: بنية السلطة التنفيذية المزدوجة

خلافاً لما اسلفنا من فردية السلطة التنفيذية في النظام الأمريكي، يقوم النموذج الفرنسي على "رأسين" للسلطة التنفيذية، وهو جوهر النظام شبه الرئاسي يبرز هنا مكانة رئيس الجمهورية ، ويتمتع بصلاحيات دستورية جوهرية تخرجه من دائرة المنصب الشرفي إلى دائرة الفاعل السياسي الرئيسي اما الشق الآخر من السلطة التنفيذية هو رئيس الوزراء أو رئيس الحكومة، وبالرغم من الصلاحيات المشتركة بينهما والغلبة من حق رئيس الدولة الا ان رئيس الوزراء هو الشريك الفعلي

بالسلطة وهو من يتولى مهمة اختيار أعضاء حكومته وعرضهم على رئيس الدولة، إضافة الى توليه رئاسة مجلس الوزراء وهو رئيس إداري في هذا النظام يمارس صلاحية الاشراف على الوزارات ويشارك رئيس الجمهورية في رسم وتوجيه السياسة العامة للدولة[13].

ثانياً: التبعية المتبادلة كأداة لتحقيق التوازن

تتجلى "المرونة" في النموذج الفرنسي من خلال تداخل الوظائف بين البرلمان والحكومة؛ فالنظام لا يقوم على قطيعة بينهما، بل على نوع من التبعية القانونية والوظيفية التي تضمن سير المرافق العامة ، ويظهر ذلك بوضوح في المجال التشريعي والمالي ،إذ يمتلك رئيس الجمهورية والوزير الأول صلاحية دعوة البرلمان للإنعقاد في أوقات معينة وحق مشاركة الوزراء في جلسات البرلمان كل ذلك يساهم في تعزيز مكانة السلطة التنفيذية ،وتتجلى مظاهر التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في مجالين أساسيين هما

المجال التشريعي : تمتلك الحكومة حق التقدم بمشروع قانون واصداره بعد تصويت البرلمان عليه من خلال رئيس الجمهورية

المجال المالي : تتبنى الحكومة اعداد قانون الموازنة ولها الحق في إصداره اشتراعي في حال تأخر البرلمان عنه.[14]

هذا في مجال التعاون اما التوازن في هذا النظام يقوم على قاعدة "المحاسبة المزدوجة"؛ فالحكومة هنا تقع في نقطة التماس بين سلطتين ، فمن جهة يملك رئيس الدولة صاحب الشرعية المنتخب من الشعب صلاحية تعيين الحكومة، ومن جهة أخرى، يملك البرلمان سلطة "إنهاء ولايتها" أو عزلها كما ورد في الصفحة .[15]

والجدير بالبيان أن هذا النوع من التوازن يمنح رئيس الدولة دوراً محورياً في الحفاظ على استقرار النظام؛ فالحكومة تظل مرهونة بالقبول المزدوج (الرئيس والبرلمان) ، هذا الاعتماد المتبادل في "البقاء" هو الذي يفرض على كافة الأطراف الدخول في "معاملات تبادلية" (Transactions) لضمان عدم انفراد أي سلطة بالقرار، إذ يعمل وجود رئيس الدولة كضمانة للتوازن في حال حدوث خلاف مع الأغلبية البرلمانية، مما يحقق "المرونة" المطلوبة لاستمرار الوظيفة الحكمية دون انسداد مؤسسي للطرفين في آن واحد.[16]

المطلب الثاني: التوازن الاضطراري ومرونة النظام في حالة "التعايش السياسي"

اولاً: مفهوم التعايش (المساكنة) وتحول مركز الثقل السياسي

يُمثل "التعايش السياسي" (Cohabitation) *[17]او المساكنة ذروة التوازن الوظيفي في النظام الفرنسي؛ وهي الحالة التي يضطر فيها رئيس الجمهورية لتكليف زعيم الأغلبية الفائزة بالانتخابات بتشكيل الحكومة، من هنا فإن مركز الثقل في النظام يتغير ديناميكياً، فالسلطات الواسعة التي يمتلكها ويمارسها رئيس الدولة في حالة الانسجام، فإنه في حالة "التعايش" يتقلص دوره بنسبة واضحة ليمارس صلاحياته بروح "برلمانية"، إذ تنتقل الدور الفعلي للحكومة المستندة إلى أغلبية برلمانية، مما يضمن استقرار الدولة ومنع شللها مؤسسياً رغم الاختلاف السياسي.[18]

ثانياً: التقسيم الوظيفي للمهام وضمان الاستقرار

يتحقق التوازن في ظل التعايش من خلال "تقسيم وظيفي" أثبتته التجارب التاريخية (كما في أعوام 1986، 1993، 1997) ، إذ جرى العرف على أن ينفرد الرئيس بالإشراف على "المجال المحفوظ" (الدفاع والشؤون الخارجية)، في حين يتولى رئيس الحكومة الإشراف الكامل على "الشؤون الداخلية" وإدارة السياسة العامة. هذا النوع من "التعاون الاضطراري" يحول دون حدوث انسداد في مرافق الدولة، ويجعل من الاختلاف السياسي وسيلة للتوازن بدلاً من أن يكون سبباً في الانهيار.[19]

المطلب الثالث : ديناميكية التوازن بين العقلانية البرلمانية والدور التنظيمي للرئيس

ان فاعلية التوازن الوظيفي في النموذج الفرنسي يتجلى من خلال الاندماج والتكامل بين هيكلية الرقابة ودور رئيس الدولة الذي يمثل حجر الزاوية في الحفاظ على الاستقرار السياسي .

اولاً: نظام الرقابة والتوازن

ان نظام توازن القوى في النموذج الفرنسي يمثل نظام فريد من نوعه يختلف كلياً عن الفصل الجامد بين السلطات، إذ يتم توزيع السلطات بين الجمعية الوطنية، ورئيس الجمهورية، والمجلس الدستوري، إلى أن هذا التوزيع يضمن وجود رقابة مؤسسية متبادلة (Checks and Balances)، إذ تظل الهيئات التشريعية مرتبطة وظيفياً بالجهاز التنفيذي في المسائل الجوهرية، مما يحقق مرونة عالية في إدارة الدولة مع ضمان عدم انفراد أي سلطة بالقرار النهائي، وهو ما يعزز استقرار الأداء المؤسسي.[20]

ثانيا: العقلانية البرلمانية [1](Rationalized Parliamentarism) *[21]

وتسمى احياناً بـ "ترشيد المسؤولية البرلمانية" و هذا الترشيد يتم من خلال مجموعة من الآليات التي تهدف إلى تعزيز الاستقرار من خلال تقوية سلطة الحكومة على حساب السلطة التشريعية (الجمعية الوطنية) بهدف احداث الاستقرار السياسي ، فضلاً عن التشدد في إجراءات سحب الثقة إذ لا يتم اسقاط الحكومة بسهولة كما كان يحدث سابقاً في نظامها السياسي فهي ايضاً أداة للحماية من الابتزاز البرلماني ،من هنا يتضح ان هذه الأداة ساهمت في الحد من المسؤولية اما البرلمان لكنها جعلت الحكومة امام مسؤولية مزدوجة بمعنى ،أن "ترشيد المسؤولية البرلمانية" أدى إلى إضعاف المسؤولية السياسية للحكومة أمام البرلمان، لكنه استحدث في المقابل نوعاً من المسؤولية أمام رئيس الدولة، هذا يعني أن الحكومة في النظام الفرنسي "شبه الرئاسي" تقع في نقطة توازن دقيقة؛ فهي محمية قانونياً من تقلبات البرلمان بفضل العقلانية من خلال التعقيد في إجراءات حجب الثقة، لكنها مرتبطة سياسياً بالرئيس.[22]

ثانياً: دوررئيس الدولة المنظم للتوازن

بناءً على فلسفة الدستور الفرنسي، يُعد رئيس الجمهورية هو "المُنظم والمحوّل" الرئيسي للديناميكيات السياسية، إذ صُمم هذا الدور ليكون حجر الزاوية في استقرار النظام ومنع "عدم الاستقرار الحكومي" وتتجلى هذه الوظيفة في قدرة الرئيس على التدخل لإعادة ضبط العلاقة بين السلطات عند حدوث انسداد مؤسسي، مما يحول دون توقف مرافق الدولة ويضمن فاعلية الأداء الوظيفي حتى في ظل غياب الأغلبية المطلق.[23]

---

[1] - **يُقصد بالعقلانية البرلمانية** (أو ترشيد النظام البرلماني): مجموعة التقنيات والقواعد الدستورية التي تهدف إلى تأطير العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، بغرض تقوية مركز الحكومة وضمان استقرارها في مواجهة البرلمان. وتستهدف هذه 'العقلنة' هندسة دستورية تمنع السقوط المتكرر للحكومات (كما كان يحدث في الجمهوريتين الثالثة والرابعة)؛ إذ يتم ذلك عبر تقييد صلاحيات البرلمان في الرقابة والتشريع لصالح فاعلية الجهاز التنفيذي. انظر في ذلك: د. سعاد الشرقاوي، القانون الدستوري والنظم السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 212 وما بعدها. وأيضاً: موريس دوفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، مرجع سابق، ص 578."

وجه المقارنة	النظام السياسي الأمريكي (رئاسي)	النظام السياسي الفرنسي (شبه رئاسي)
طبيعة السلطة التنفيذية	أحادية: الرئيس هو رئيس الدولة ورئيس الحكومة في آن واحد.	ثنائية: رئيس دولة (صلاحيات واسعة) ورئيس حكومة (مسؤول أمام البرلمان).
العلاقة بين السلطات	لا يحق للرئيس حل البرلمان، ولا يحق للبرلمان سحب الثقة من الرئيس (إلا بالعزل الجنائي).	يمكن للرئيس حل الجمعية الوطنية، ويمكن للبرلمان سحب الثقة من الحكومة.
مصدر الشرعية	شرعية انتخابية منفصلة لكل من الرئيس والكونغرس.	شرعية مزدوجة؛ الرئيس يُنتخب مباشرة، والحكومة تستمد شرعيتها من الأغلبية البرلمانية.
الهندسة التشريعية	الرئيس لا يملك حق اقتراح القوانين مباشرة (عبر حلفائه)، ويملك حق "الفيتو" فقط.	الحكومة هي المحرك الأساسي للعملية التشريعية وتسيطر على أجندة البرلمان.
الوظيفة عند "التعايش"	التعايش؛ الرئيس يواجه كونغرساً معارضاً فيما يعرف بـ "الحكومة المنقسمة".	قد يحدث تعايش عندما تفرز الانتخابات البرلمانية أغلبية تعارض الرئيس، فتنتقل القيادة الفعلية لرئيس الوزراء.
الاستقرار الوظيفي	استقرار وظيفي عالٍ (فترات رئاسية ثابتة)	مرونة عالية في تغيير الحكومة لتجاوز الأزمات دون الحاجة لتغيير رئيس الدولة.

الخاتمة

وفي ختام هذه الدراسة المقارنة، بين النموذجين الأبرز في الأنظمة مدار البحث الأمريكي والفرنسي يتضح لنا أن مبدأ الفصل بين السلطات قد تجاوز مفهومه التقليدي القائم على "العزل" ليتحول بفعل الهندسة الوظيفية إلى منظومة ديناميكية تهدف لتحقيق كفاءة الأداء السياسي ومن خلال تحليل النمطين الرئاسي الأمريكي وشبه الرئاسي الفرنسي، يمكن استخلاص النتائج الآتية:

1- إن التوازن الوظيفي في النظام الرئاسي الأمريكي لا يتحقق بجمود النصوص، بل عبر حالة من "التكامل الاضطراري"؛ إذ أثبتت التجربة أن السلطة التشريعية غالباً ما تميل لدعم السلطة التنفيذية في أوقات الأزمات الكبرى لضمان الاستقرار وبقاء الدولة، مما يحول الفصل الجامد إلى تعاون وظيفي يحمي المؤسسات من الشلل.

2- يمثل النظام شبه الرئاسي الفرنسي نموذجاً فريداً للهندسة الدستورية، إذ استطاعت "العقلانية البرلمانية" تحصين الحكومة إجرائياً ضد التقلبات البرلمانية، مع خلق نظام مسؤولية مزدوجة يوازن بين الرقابة الشعبية والولاء السياسي لرئيس الدولة.

3- أن رئيس الدولة في النظام الفرنسي لا يمارس دوراً تنفيذياً فحسب، بل يعمل كـ "منظم" للإيقاع السياسي، وهي ميزة وظيفية تمنح النظام الفرنسي مرونة عالية في استيعاب المتغيرات السياسية الحديثة (كما في انتخابات 2024) مقارنة بالنظام الأمريكي الذي قد يواجه جموداً أطول في حالات "الحكومة المنقسمة".

4.-إن العبرة في نجاح هذه الأنظمة السياسية لا تكمن في حرفية النصوص الدستورية، بل في قدرة الآليات سواء كانت توافقية سياسية كما في الولايات المتحدة الامريكية، أو عقلانية قانونية كما في فرنسا على تحويل الصراع المفترض بين السلطات إلى توازن وظيفي يخدم المصلحة العامة.

الهوامش:

1- Giovanni Sartori, Comparative Constitutional Engineering: An Inquiry into Structures, Incentives and Outcomes, 2nd Ed, (New York: New York University Press, 1997 p13,

[2] - سعاد الشرقاوي ، النظم السياسية في العالم المعاصر ،القاهرة ،2007،ص154

[3] - انظر في تفصيل أثر النظام الانتخابي كأداة هندسية: Sartori, Giovanni, المرجع السابق، ص 27. وبشأن انعكاس هذا الأثر على انتظام عمل السلطات وسير المرافق: د. سعاد الشرقاوي، المرجع السابق، ص 154."

[4] - دستور الولايات المتحدة الامريكية ، متاح على الرابط https://hrlibrary.umn.edu/arabic/us-con.html تاريخ الزيارة ، 2025/6/5

[5] - محمد جمال عثمان جبريل ،النظم السياسية (الدولة ،الحكومة، الحريات العامة) ، جامعة المنوفية ، مصر ،2005، ص316

[6] - عادل ثابت ، النظم السياسية ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ،2007،ص107

[7] - كاظم علي الجنابي ،وعلي مجيد العكيلي ، العلاقة بين السلطتين التنفيذية و التشريعية في ظل النظام السياسي الأمريكي ،مجلة العلوم القانونية والسياسية ،2016، ص25

[8] - موريس دوفرجيه، المؤسسات الدستورية والقانون الدستوري (الأنظمة السياسية الكبرى) ،ترجمة جورج سعد ،المؤسسة الجامعية، بيروت ،1992 ،ص304

[9] - داود مراد حسين الداودي ،النظام السياسي والدستوري في الولايات المتحدة الأمريكية ،دار النهضة العربية ،مصر ،2018،ص 95

[10]Nicholas deB. Katzenbach, "Congress and Foreign Policy," Cornell International Law Journal: Vol. 3: Iss. 1, Article 3 , 1970, p. 34.-

[11]- Edwards, G. C., Barrett, A., & Peake, J. (1997). The Legislative Impact of Divided Government. *American Journal of Political Science*, *41*(2), 545–563. https://doi.org/10.2307/2111776

[12] - Owens, J., & Pelizzo, R., 2009. Introduction: The Impact of the 'War on Terror' on Executive–Legislative Relations: A Global Perspective. *The Journal of Legislative Studies*, 15, pp. 119 - 146. https://doi.org/10.1080/13572330902933284.

[13] - سمير داود سلمان و محمد حسب الحربي ،الاطار الدستوري لسلطة رئيس الوزراء في النظام السياسي، دار السنهوري ،2016،ص37

[14] - محمد حسن دخيل، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة ،منشورات الحلبي الحقوقية، 2016،ص150

M. Shugart. "Semi-Presidential Systems: Dual Executive And Mixed Authority Patterns." *French Politics*, 3 (2005), p327 https://doi.org/10.1057/palgrave.fp.8200087 .[15]-

M. Shugart. "Semi-Presidential Systems: Dual Executive And Mixed Authority Patterns." *French Politics*, 3 (2005), p329 [16]-

[17] - يُقصد بالتعايش السياسي أو 'المساكنة': تلك الحالة الدستورية التي تظهر في النظم شبه الرئاسية (والنموذج الفرنسي تحديداً) عندما تفرز الانتخابات التشريعية أغلبية برلمانية مناوئة للتوجه السياسي لرئيس الجمهورية؛ مما يضطر الأخير لتكليف شخصية من خصومه السياسيين بتشكيل الحكومة. وينتج عن ذلك 'ثنائية سلطة' فعلية تؤدي إلى تقلص دور الرئيس في السياسة الداخلية مقابل تعاظم دور رئيس الوزراء المستند للأغلبية. انظر في ذلك: موريس دوفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، ترجمة د. محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، ص 612 وما بعدها."

[18] - حسن مصطفى البحري، النظم السياسية المعاصرة، جامعة الشام الخاصة،2021،ص242

[19] - المصدر نفسة ،ص243

[20] - Movlud Aydamir. "CHECKS AND BALANCES SYSTEM AND THEIR LARGER POLITICAL EFFECTS IN THE USA, THE UK AND FRANCE." *ANCIENT LAND* (2024),p112. https://doi.org/10.36719/2706-6185/33/112-116.

[21] - **يُقصد بالعقلانية البرلمانية** (أو ترشيد النظام البرلماني): مجموعة التقنيات والقواعد الدستورية التي تهدف إلى تأطير العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، بغرض تقوية مركز الحكومة وضمان استقرارها في مواجهة البرلمان. وتستهدف هذه 'العقلنة' هندسة دستورية تمنع السقوط المتكرر للحكومات (كما كان يحدث في الجمهوريتين الثالثة والرابعة)؛ إذ يتم ذلك عبر تقييد صلاحيات البرلمان في الرقابة والتشريع لصالح فاعلية الجهاز التنفيذي. انظر في ذلك: د. سعاد الشرقاوي، القانون الدستوري والنظم السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 212 وما بعدها. وأيضاً: موريس دوفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري، مرجع سابق، ص 578."

[22] - Łukasz Jakubiak. "THE RATIONALISATION OF PARLIAMENTARY RESPONSIBILITY OF THE GOVERNMENT IN THE FRENCH SEMI-PRESIDENTIAL ARCHITECTURE." (2018).

[23] - Ivica Mladenović. "The political system of France after the 2024 elections." *Politički život časopis za analizu politike* (2025),p27. https://doi.org/10.5937/pz28-58057.

قائمة المصادر

1- Giovanni Sartori, Comparative Constitutional Engineering: An Inquiry into Structures, Incentives and Outcomes, 2nd Ed, (New York: New York University Press, 1997

2- [23] - سعاد الشرقاوي ، النظم السياسية في العالم المعاصر ،القاهرة ،2007.

3- دستور الولايات المتحدة الامريكية ، متاح على الرابط https://hrlibrary.umn.edu/arabic/us-con.html

a. محمد جمال عثمان جبريل ،النظم السياسية (الدولة ،الحكومة، الحريات العامة) ، جامعة المنوفية ، مصر 2005،

4- عادل ثابت ، النظم السياسية ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ،2007

5- كاظم علي الجنابي ،وعلي مجيد العكيلي ، العلاقة بين السلطتين التنفيذية و التشريعية في ظل النظام السياسي الأمريكي ،مجلة العلوم القانونية والسياسية ،2016

6- موريس دوفرجيه، المؤسسات الدستورية والقانون الدستوري (الأنظمة السياسية الكبرى) ،ترجمة جورج سعد ،المؤسسة الجامعية، بيروت ،1992

a. داود مراد حسين الداودي ،النظام السياسي والدستوري في الولايات المتحدة الأمريكية ،دار النهضة العربية ،مصر ،2018

7- سمير داود سلمان و محمد حسب الحربي ،الاطار الدستوري لسلطة رئيس الوزراء في النظام السياسي، دار السنهوري ،2016

8- محمد حسن دخيل، القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة ،منشورات الحلبي الحقوقية، 2016

9- حسن مصطفى البحري، النظم السياسية المعاصرة، جامعة الشام الخاصة،2021

10- Nicholas deB. Katzenbach, "Congress and Foreign Policy," Cornell International Law Journal: Vol. 3: Iss. 1, Article 3 , 1970

11- Edwards, G. C., Barrett, A., & Peake, J. (1997). The Legislative Impact of Divided Government. *American Journal of Political Science*, *41*(2)

12- Owens, J., & Pelizzo, R., 2009. Introduction: The Impact of the 'War on Terror' on Executive–Legislative Relations: A Global Perspective. *The Journal of Legislative Studies*, 15

13- M. Shugart. "Semi-Presidential Systems: Dual Executive And Mixed Authority Patterns." *French Politics*, 3 (2005)

14- Movlud Aydamir. "CHECKS AND BALANCES SYSTEM AND THEIR LARGER POLITICAL EFFECTS IN THE USA, THE UK AND FRANCE." *ANCIENT LAND* (2024)

15- Movlud Aydamir. "CHECKS AND BALANCES SYSTEM AND THEIR LARGER POLITICAL EFFECTS IN THE USA, THE UK AND FRANCE." *ANCIENT LAND* (2024

16- Łukasz Jakubiak. "THE RATIONALISATION OF PARLIAMENTARY RESPONSIBILITY OF THE GOVERNMENT IN THE FRENCH SEMI-PRESIDENTIAL ARCHITECTURE." (2018).

17- Ivica Mladenović. "The political system of France after the 2024 elections." *Politički život časopis za analizu politike* (2025).

قائمة المصادر باللغة الإنكليزية

1. Giovanni Sartori, Comparative Constitutional Engineering: An Inquiry into Structures, Incentives and Outcomes, 2nd Ed, (New York: New York University Press, 1997
2. Souad El-Sharkawy, Political Systems in the Contemporary World, Cairo, 2007.
3. . The Constitution of the United States of America, available at https://hrlibrary.umn.edu/arabic/us-con.html
4. . Muhammad Jamal Othman Jibril, Political Systems (State, Government, Public Freedoms) Menoufia University, Egypt, 2005
5. Adel Thabet, Political Systems, Dar Al-Jami'a Al-Jadeeda, Alexandria, 2007
6. Kazem Ali Al-Janabi and Ali Majeed Al-Akeeli, The Relationship Between the Executive and Legislative Branches Under the American Political System, Journal of Legal and Political Sciences, 2016
7. Maurice Duverger, Constitutional Institutions and Constitutional Law (Major Political Systems), translated by George Saad, University Foundation, Beirut, 1992
8. Daoud Murad Hussein Al-Daoudi, The Political and Constitutional System in the United States of America, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Egypt, 2018
9. Samir Daoud Salman and Muhammad Hasab Al-Harbi, The Constitutional Framework of the Prime Minister's Authority in the Political System, Dar Al-Sanhouri, 2016
10. Muhammad Hassan Dakhil, Constitutional Law and Comparative Political Systems, Al-Halabi Legal Publications, 2016
11. Hassan Mustafa Al-Bahri, Contemporary Political Systems, Al-Sham University Special, 2021
12. Nicholas deB. Katzenbach, “Congress and Foreign Policy,” Cornell International Law Journal: Vol. 3: Iss. 1, Article 3, 1970
13. Edwards, G. C., Barrett, A., & Peake, J. (1997). The Legislative Impact of Divided Government. American Journal of Political Science, 41(2)

14. Owens, J., & Pelizzo, R., 2009. Introduction: The Impact of the 'War on Terror' on Executive–Legislative Relations: A Global Perspective. The Journal of Legislative Studies, 15
15. M. Shugart. "Semi-Presidential Systems: Dual Executive and Mixed Authority Patterns." French Politics, 3 (2005)
16. Movlud Aydamir. "CHECKS AND BALANCES SYSTEM AND THEIR LARGE POLITICAL EFFECTS IN THE USA, THE UK AND FRANCE." ANCIENT LAND (2024)
17. Movlud Aydamir. "CHECKS AND BALANCES SYSTEM AND THEIR LARGE POLITICAL EFFECTS IN THE USA, THE UK AND FRANCE." ANCIENT LAND (2024
18. Lukasz Jakubiak. "THE RATIONALISATION OF PARLIAMENTARY RESPONSIBILITY OF THE GOVERNMENT IN THE FRENCH SEMI-PRESIDENTIAL ARCHITECTURE." (2018).
19. Ivica Mladenović. "The political system of France after the 2024 elections." Politički život časopis za analiz

Functional Engineering in Political Systems: A Comparative Study of the American and French Political Systems

Assist Lect. Wehad Ali Mohammed

Faculty of Science

Al-Qasim Green University

wehad.ali@uoqasim.edu.iq

Keywords: Functional Engineering. Political Systems . Rationalized Parliamentarism . Political Cohabitation

Summary:

This study seeks to root the concept of 'Functional Engineering' as an analytical and procedural tool for achieving political balance and state continuity, moving beyond the traditional static concept of the separation of powers. By adopting a Comparative Functional Approach between the American and French systems, the research analyzes the mechanisms of 'compulsory integration' in the presidential model and the techniques of 'rationalized parliamentarism' in the semi-presidential model. The study concludes that the efficiency of political systems does not depend on the rigidity of texts, but rather on the flexibility of constitutional incentive structures and their ability to prevent functional deadlock, especially in cases of divided government or political cohabitation. It emphasizes the role of the Head of State as a safety valve and a regulator of the institutional rhythm to ensure the seamless flow of general performance.